Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SD/1998/WG.1/CP.13
9 December 1998
ORIGINAL: ARABIC

الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي
المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية:
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
بيروت، ٨-١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

UN/ESCWA
13 JAN 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

ثلاث سنوات على قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن: مراجعة لما تحقق من إنجازات في لبنان

98_9646

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف ولا تمثل بالضرورة آراء الإسكوا أو الجهات المنظمة للاجتماع.

ثلاث سنوات على قمة التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن:
مراجعة لما تحقق من إنجازات في لبنان

كلمة وزارة الشؤون الاجتماعية

قدمها مدير التنمية الاجتماعية

الأستاذ حبيب خواجة

كانون الأول 1998

1- مقـــــدمـــة

تحتل قمة التنمية الاجتماعية مكانا خاصا ضمن سلسلة القمم والمؤتمرات العالمية التي نظمتها الامم المتحدة خلال السنوات الاخيرة. فهي اتت من حيث التسلسل الزمني في ترتيب متأخر بعد ان سبقتها انشطة مشابهة تناولت مواضيع كونية بالغة الاهمية: كالتدهور البيئي، وحقوق الانسان، والاطفال، والسكان..، وهو ما جعلها تستفيد منها وتلحظ اهم نتائجها.

الا ان ما يميز قمة التنمية الاجتاعية حقا، وبالدرجة الاولى، هو موضوعها. فهي لم تكن قمة قطاعية اختصت بموضوع معين دون غيره، بل تناولت من خلال محاورها الثلاثة – الفقر والعمل المنتج والاندماج الاجتماعي– ما يعتبر جوهر العملية التنموية على الصعيدين الكوني والوطني. بل ان الوثائق الصادرة عن القمة هي بمعنى ما محاولة جماعية على الصعيد الكوني من اجل ترجمة مفهوم التنمية البشرية المستدامة الى مسار عملي تتبعه الحكومات والبلدان بهدف بلورة استراتيجية تنمية محورها الانسان، وتمر من خلال القضاء على مثلث الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي.

وبهذا المعنى نلفت الانتباه الى الصعوبة الخاصة بمتابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية مقارنة بغيرها من القمم. فحيث ان قرارات هذه الاخيرة واضحة عموما، ومعبر عنها بتحديد اهداف كمية في مؤشرات وارقام، وانها قرارات واهداف متخصصة ويمكن بلوغ معظمها دون تغييرات اساسية في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والسياسات القائمة؛ فان مقررات قمة التنمية الاجتماعية اكثر تعقيدا وعمومية، وهي تتطلب بشكل عام ادخال تغييرات ذات طابع هيكلي يطال المؤسسات والسياسات، من اجل تحقيق الاهداف الموضوعة كهدف القضاء على الفقر، او تحقيق العمالة الكاملة، او تعزيز الاندماج الاجتاعي.

ونحن نعتقد ان هذه الصعوبة عامة. فقد لاحظنا مع غيرنا من الدول والمنظمات الدولية والوطنية، ان تنفيذ برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية ومتابعة توصياتها ومقرراتها، لم يحظ بالاهتمام نفسه الذي حظيت به القمم الاخرى على الصعيد الدولي، كما الوطني، بما في ذلك الاهتمام الإعلامي وانشاء الهيئات الوطنية الرسمية والاهلية لمتابعة مقرراتها. وهذا ما نود ان نشير الى حصوله في لبنان ايضا. فقد حصل تقدم محسوس في اكثر من ميدان متصل بالالتزامات وبرنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية، وهو ما سوف تعرض هذه المداخلة لقسم منه، وكذلك ورقة العمل الوطنية التي هي قيد الانجاز، الا ان معظم ما انجز لم يأت في سياق

التوجه الواعي والمخطط له كالتزام بمقررات قمة كوبنهاغن بقد ما كـــان تنفيـذا لسياســـات وطنية قطاعية متخصصة شملت ميادين اتت التزامات القمة على ذكرها، واحيانا اتـــت بعـض الانجازات في سياق تنفيذ التزامات واردة في قمم عالمية اخرى متاقطعة مع ما ورد في قمـــة التنمية الاجتماعية ايضا.

الا ان هذا النقص ليس مطلقا. فعلى الرغم من عدم تشكيل لجنة او هيئة وطنية لمتابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية في لبنان، كما بالنسبة لقضايا المرأة او السكان او الاطفـــال او حقوق الانسان، الا ان وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تعمل من وحي النظرة التكاملية التـــي أقرتها القمة كمنهجية وموضوعات وبرامج؛ كما ان برنـــامج الامم المتحـــدة الانمـــائي عمـــل بدوره في الوجهة نفسها انطلاقا من مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وكذلك خصص تجمعـــان اساســـيان من القطاع الاهلي هما تجمع الهيئات الاهلية التطوعية وملتقى الـــهيئات الانســـانية جانبا من نشاطهما لمتابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية وتطوير برامج واســـاليب عملـــهما بتأثير من المفاهيم الجديدة التي تضمنتها. وغني عن البيان ان هذه الاطـــراف الثلاثـــة التـــي نشطت في لبنان في هذا المجال المشار اليه، قد تقطاعت ونسقت عملها بشكل مشترك في اكـثر من نشاط، وبينها ما يقع تحديدا ضمن برنامج عمل القمة والتزامتها وتوصياتها.

لقد تميز التحضير اللبناني لقمة التنمية الاجتماعية بالتفاعل الحقيقي بين الحكومة ممثلـة بشكل خاص بوارزة الشؤون الاجتماعية التي تولت قيادة عملية التحضـــير وتشـكيل اللجنـــة التحضيرية الوطنية واعداد التقرير الوطني الـــى القمـــة، والقطـــاع الاهلـــي والاكـــاديمي، والمنظمات الدولية. وقد ادى هذا التعاون الى انتاج تقرير وطني لقي مضمونه اهتمامـــا كبـــيرا ولا يزال، كما ادى الى تفعيل الحضور اللبناني في القمة بشقيه الرسمي والاهلـــي علـــى حـــد سواء. والتقرير الحالي الذي يجري اعداده عن تقدم العمل، وكذلك هذه المداخلـــة، يلحظـــان الادوار التي قامت بها كل الاطراف المعنية بالتنمية في تنفيذ الالتزامات، وان بشـــكل مكثـــف يغيب حكما كثيرا من التفاصيل والاعمال المنجزة.

2- التوصيات الوطنية والالتزامات العالمية

تضمن التقرير الوطني اللبناني الى قمة التنمية الاجتماعية عدداً من التوصيات شـــملت كيفية مواجهة ظاهرة الفقر في لبنان، وقضايا التشغيل والبطالة، والاندماج الاجتمـــاعي. كمـــا تطرق التقرير في فصله الاخير الى السياسات الاجتماعية. وتشمل توصيات التقريـــر الوطنـــي تقريبا الالتزامات العشـــرة التي نص عليها برنامج العمل الصادر عن قمة كوبنهاغن (ما عـــدا

ما يختص منها بافريقيا- الالتزام السابع، والالتزامات ذات الطابع العالمي – الالـــتزام الثـــامن الخاص بسياسات التكيف الهيكلي). وفي القسم التالي من هذه المداخلة، سوف نعـــرض لـــهذه التوصيات والالتزامات، وللخطوات المنجزة فيما يختص بكل منها.

ولكن قبل ذلك، لا بد من الوقوف عند ما هـــو مشـــترك ويتعلـــق بتطويـــر التنميـــة الاجتماعية من حيث هي عملية تطور مجتمعية، تتطلب اعتماد مقاربـــات ورؤى شـــاملة فـــي التعامل معها. ويتطلب ذلك العناصر التالية:

اولا: توفر الارادة السياسية لتحقيق التنمية الاجتماعية

ونقصد بالتنمية الاجتماعية هنا المعنى الشامل الذي اتى في قمة التنميـــة الاجتماعيـــة والذي لا يقتصر على ما يقصد عادة بالاهتمام بالشأن الاجتماعي كشـــأن قطـــاعي ذي طـــابع رعائي وخدماتي غالب، بل بمعنى اعتماد نموذج للتنمية محورها الانســـان مشـــابه لمفـــهوم التنمية البشرية المستدامة، وما يعنيه ذلك على مستوى خيارات النمو والسياسات الكلية المعتمـدة في البلاد.

وعلى هذا الصعيد، يمكن القول ان وزارة الشؤون الاجتماعيـــة ســـعت منـــذ توليـــها الاشراف على التحضير للمشاركة اللبنانية في قمة التنمية الاجتماعية لتبني هذا الفهم، والالـتزام بموجباته في نشاطها العملي، وضمن نطاق صلاحيتـــها ومســـؤولياتها الرعائيـــة والخدماتيـــة الضرورية، بالاضافة الى تطوير دورها التنموي بشـــكل مطرد. ولكن لا بد من الاشارة الـــى ان هذه الفهم غير معمم وغير موحد على مستوى المؤسسات الحكومية صاحبة القرار. فالتوجـه الحكومي الرسمي كان يعطي الاولوية في خطط الاعمار والنهوض الاقتصادي لاعادة التـــأهيل المادي وتحفيز النمو الاقتصادي ليقوم هذا الاخير بدور قاطرة التنمية وضـــامن اســـتمراريتها. ويجد هذه الخيار مسوغاته في ضرورة معالجة اثار الحرب المدمرة على اكثر من صعيـــد. الا ان الخطاب الرسمي هذا قد تطور ارتباطا بالتقدم الحاصل بانجاز المرحلة الاولى مـــن اعـــادة تأهيل البنى التحتية الاساسية من جهة، وارتباطا باستمرار المشـــكلات الاجتماعيـــة واتخاذهـــا طابعا حادا في بعض الحالات مما اوجب ايلاء اهتمام اكبر للقضية الاجتمـــاعية. وبهذا المعنـــى تضمن البيان الوزراي للحكومة الاخيرة للرئيس رفيق الحريري عام 1996 الدعوة لاعتبار عـــام 1997 عاما للقضية الاجتماعية، كما اتخذت الحكومة نفسها جملة قرارات متعلقـــة بتخصيـــص 150 مليار ليرة للمناطق المحرومة، ولا سيما في بعلبـــك والـــهرمل وعكـــار، وغيرهـــا مـــن الاجراءات. الا ان النظرة الحكومية بقيت تنظر الى التنمية الاجتماعية باعتبارها شأنا قطاعيـــا

او مناطقيا، لا باعتبارها مسألة تعديل او تطوير في الخيارات الاستراتيجية والاولويات الوطنية بشكل منهجي. ويقف لبنان اليوم امام عهد وحكومة جديدين قد يحملان بعض التغيير. فخطاب القسم الذي ألقاه رئيس الجمهورية في البرلمان تضمن تعهدات واضحة في الشأن الاجتماعي، وتضمن تحديدا رفضا لظاهرة الفقر وما تولده من جهل ومرض ومشكلات اجتماعية اخرى. ويحمل هذا الخطاب اكثر من اشارة الى ترابط المشكلات الاجتماعية. واذا كان البيان الحكومي للحكومة الجديدة لم يصدر بعد من اجل تقييم موقفها من النظرة التكاملية الى موضوع التنمية الاجتماعية والاولوية التي تحتلها في خطة عملها، فان ما هو معروف عن رئيسها واعضائها من خلال كتاباتهم ومواقفهم السابقة والحالية، يرجح حصول تقدم على هذا الصعيد لجهة تبني المفاهيم التنموية القريبة مما اقر في قمة التنمية الاجتماعية، والسير خطوات اضافية على طريق الالتزام بمقررات القمة وتوصيات التقرير الوطني اليها.

أما بالنسبة الى تطور ممارسة المنظمات الدولية العاملة في البلاد في هذا الاتجاه، فنتوقف بشكل خاص عند نشاط الامم المتحدة ولا سيما الدور المناط بالممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنسق انشطة الامم المتحدة في لبنان في تنسيق الجهود الدولية والوطنية على هذا الصعيد. وقد توليا بشكل خاص تنسيق العمل بين الجهات الدولية والحكومية من اجل تحديد مؤشرات مشتركة وتكوين قاعدة معلومات موحدة من اجل رصد التقدم الحاصل في تنفيذ التزامات القمم العالمية. كما شكلا فرق عمل متخصصة مشتركة بين مختلف وكالات الامم المتحدة من اجل تنسيق التدخلات التنموية وتكاملها الدعم المقدم الى الحكومة والمنظمات الاهلية. وقد بذلت اجهزة الامم المتحدة العاملة في لنبان جهدا كبيرا من اجل تعميق فهمها لمفهوم التنمية البشرية المستدامة في ضوء الخصوصية الوطنية، وقامت بانشطة كثيرة من اجل نشره على كافة المستويات. كما شجعت ودعمت القرار الحكومي الذي قضى بتشكيل لجنة وزارية مشتركة لمتابعة المؤتمرات العاملية تحت مسؤولية وزير الخارجية، وهي تقدم كل الدعم لتفعيل عملها.

وبالنسبة للقطاع الاهلي، فقد عبرت اكثر من جمعية غير حكومية عن إرادتها والتزامها بالعمل وفق توصيات والتزامات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك ادخال التعديلات الضرورية على اساليب عملها وبرامجها وتثقيف كوادرها بالمفاهيم الجديدة.

إن مجمل هذه التطورات تعبر عن تقدم في توفر الارادة السياسية على مستوى الحكومة والمنظمات الدولية والقطاع الاهلي، فيما يختص بالعمل التنموي عموما، والالتزام بموجبات قمة التنمية الاجتماعية على نحو خاص.

ثانيا: توفر المعرفة العلمية للواقع والمشكلات

ان معرفة الواقع، وتحديد الاحتياجات والاولويات والمعيقات، هو الخطوة الاولى التي لا بد منها من اجل تصميم خطة عمل جادة وفعالة لتحقيق الاهداف، ولا سيما اذا كانت من النوع الصعب كالقضاء على الفقر والبطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. بهذا المعنى فان بناء قاعدة البيانات الاحصائية والداراسات التحليلية لمختلف جوانب الواقع الاقتصادي والاجتماعي، كان مهمة اولى بالنسبة الى لبنان الذي توقفت فيه اعمال الاحصاء منذ اندلاع الحرب فيه عام 1975. وعلى هذا المستوى سجل تقدم هام تمثل في انجاز عدد من المسوحات والدارسات نذكرها بشكل موجز، ولا سيما ما يختص منها بموضوعات القمة (الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعي). فاعتبارا من عام انعقاد القمة (1995) صدرت تباعا الدراسات التالية:

- وزارة الشؤون الاجتماعية

- مسح المعطيات الاحصائية للسكان والمساكن (بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان)، 1996.
- الأطلس السكاني (بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان)، 1996.
- خارطة أحوال المعيشة في لبنان، (بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 1998.
- مجموعة دراسات متخصصة في الميادين السكانية (بدعم من صندوق الامم المتحدة للسكان) تصدر عام 1999.

- مديرية الاحصاء المركزي

أصدرت سلسلة دراسات إحصائية في الميادين التالية:

- مسح المباني والمؤسسات، 1997
- الاوضاع المعيشية للأسر، 1998
- احصاءات الناتج المحلي والتجارة الخارجية، 1996
- ثلاث تقارير مستندة الى دراسة أحوال المعيشة
- تقريرين عن بعلبك – الهرمل وعكار
- وقيد الاعداد دراسة عن موازنة الاسرة في منطقة بيروت الكبرى

- برنامج الامم المتحدة الانمائي

ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان، 1997

الفقر والنوع الجنسي في بعلبك الهرمل، 1998

التقرير الوطني للتنمية البشرية عن الشباب يصدر عام 1999

تقرير التعاون من أجل التنمية (يصدر سنويا عن مكتب المنسق المقيم)

بالاضافة الى دعم غالبية الدراسات الاحصائية التي تقوم بها الوزارات المعنية ودائرة الاحصاء.

الاسكوا

الفقر في لبنان، 1996

إشكاليات الاندماج الاجتماعي في لبنان بعد الحرب، 1996

عدد كبير من الدراسات الأقليمة عن موضوعات قمة التنمية الاجتماعية (مثل الفقر والعمل والمرأة) تشمل لبنان من ضمن المنطقة العربية.

دراسات صادرة عن وزارات وجهات أخرى

- المسح الصناعي، وزارة الصناعة، 1995
- المسح اللبناني لصحة الام والطفل، وزارة الصحة، 1996
- دراستا سوق العمل والبطالة، (الصادرتين عن المؤسسة الوطنية للاستخدام بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب العمل الدولي)، 1997.
- سلسلة البيانات الاحصائية الصادرة عن المؤشرات الخاصة بالمرأة الصادرة عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 1996-1998.

هذا بالاضافة الى عدد كبير من الدراسات الصادرة عن المؤسسات الابحاث الخاصة والجامعات.

وبشكل عام يمكن القول أن السنوات الاربعة الماضية التي تلت إنعقاد قمة التنمية الاجتماعية شهدت تكوين قاعدة إحصائية جيدة في يختص بالمواضيع الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ، وهذا الجهد يتم في إطار مؤسسي ويتابع بما يضمن سد الثغرات وتنسيق البيانات وتحديثها وتأمين استمرارية تدفقها.

ثالثا: الاليات ووسائل العمل

إيجاد الآليات والاطر المؤسسية والتشريعية لتنفيذ الالتزامات. على هذا الصعيد نشير أولا الى تشكيل لجنة وزارية (عام 1997) برئاسة وزير الخارجية لمتابعة مقرارات القمم العالمية. لم تبدأ هذه اللجنة عملها فعليا بعد ومن شأن تفعيلها أن يؤمن إطار مؤسسي تنسيقي لمتابعة مقررات القمم. ولكن لا بد من التذكير بعدم وجود لجنة وطنية مختصة بمتابعة قرارات قمة التنمية الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة لشؤون المرأة أو لجنة السكان أو المجلس الاعلى للطفولة أو الهيئة الوطنية للمعوقين، الخ. وعمليا تتابع وزارة الشؤون الاجتماعية الاهتمام بمعظم موضوعات قمة التنمية الاجتماعية الشاملة والمركبة تجعلها تتجاوز نطاق اختصاص هذه الوزارة لتشمل وزارات أخرى (العمل، الاقتصاد، الصحة، التربية) إضافة الى تعلقها بالسياسات الكلية.

أما فيما يختص بالتشريعات والمؤسسات والاطر المعنية بمتابعة التوصيات والالتزامات التفصيلية فسترد في الفقرات التي تلي.

رابعا: برامج التدخل والمشاريع الميدانية

برامج التدخل متعددة المستويات وتشمل أولا التدخل على مستوى السياسات وصناعة القرار وهنا لا يزال التقدم محدودا ولكن ثمة بدايات مرشحة للتطور مع تطور الارادة السياسية لتعميم التوجه التنموي كما جاء في الفقرات السابقة.

وعلى مستوى السياسات القطاعية فإن الوضع أفضل حيث أن الوزارات والمؤسسات المعنية تقوم كل ضمن نطاق إختصاصها وبالتعاون مع الجهات الدولية والقطاع الاهلي بوضع الخطط والبرامج من أجل بلوغ أهداف قطاعية متوافقة مع قرارات قمة التنمية الاجتماعية؛ وينطبق هذا بشكل خاص على وزارات الشؤون الاجتماعية، العمل، الصحة، الخ.

أخيرا، فإن طبيعة التدخلات تتراوح بين أعمال الإغاثة والخدمة الرعائية ونشاطات ذات طابع تنموي لا سيما المختصة بفئة سكانية معينة. ولا تزال أعمال الإغاثة والخدمات الرعائية تحتل حيزا هاما لأسباب موضوعية وبشكل خاص في حال حصول اعتداءات إسرائيلية واسعة النطاق كما جرى في نيسان 1996. كما بسبب صعوبات معيشية شديدة

تواجهها بعض الفئات السكانية (صيادي الاسماك – بعض فئات المزارعين – إثر عوامل مناخية مفاجئة – ربات الاسر الارامل – المهجرين).

أما المشاريع ذات الطابع التنموي غير الرعائي فستجري الاشارة إليها في سياق الفقرات التي تلي.

3- الخطوات المنجزة فيما يتعلق بالتوصيات والالتزامات

كما سبقت الاشارة فإن التقرير الوطني اللبناني أورد مجموع توصيات خاصة بكل من موضوع الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي والسياسات الاجتماعية، سوف نتناولها تباعا بالارتباط مع الالتزامات العالمية الخاصة بكل موضوع.

أولا: في موضوع الفقر

نص التقرير اللبناني على التوصيات التالية:

- استحداث آليات لحماية ما تبقى من الأجر في المدى القصير كمقدمة لتحسين هذا الأجر في المدى المتوسط وذلك في إطار سياسة جديدة للأجور والمداخيل تأخذ في الحسبان ضرورة رفع حصة الأجور من الناتج المحلي،
- إعادة تحديد الحد الأدنى للأجور انطلاقاً من الاحتياجات المعيشية الأساسية، التي توفر مستوى عيش مقبول،
- إعادة النظر في التشريعات والسياسات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وإعادة تحديد الفئات المستفيدة وإعطاء الأولوية للفئات المهمشة بينها وتطوير التقديمات أفقياً وعامودياً ،
- حث الدولة على رسم استراتيجية زراعية قابلة للتنفيذ تغطي معظم مراحل العملية الزراعية،
- تطوير آليات حماية المستهلك والرقابة على الأسعار، واستصدار التشريعات الرامية الى الحد من دور الريع العقاري في عملية تشكيل الأسعار والمداخيل،
- إعادة أحياء وتفعيل دور القطاع العام كمنتج للخدمات الصحية، وإعادة بعث التعليم الرسمي وتحويله الى قطب جاذب ومنافس، وتوسيع نطاق التسليف السكني وإعطاء الأولوية فيه للفئات الاجتماعية الأكثر تهميشاً.

ويقابل هذه التوصيات الالتزامين التاليين في برنامج عمل صادر عن قمة التنمية الاجتماعية.

- الالتزام الثاني: القضاء على الفقر في العالم من خلال سياسات وطنية وتعاون دولي تتبع عن التزام أخلاقي واجتماعي وسياسي واقتصادي إنساني،
- الالتزام السادس: تأمين نوعية تعليم وصحة جسدية وعقلية وخدمات طبية أولية جيدة، وبذل الجهود لتخفيف اللامساواة على الصعد الاجتماعية من دون تمييز على أساس الجنس والعرق والانتماء والعمر؛ احترام الخصوصيات الثقافية؛ السعي لتعزيز دور الثقافة في عملية التنمية؛ حماية مقومات التنمية المستدامة الشعبية؛ الإسهام في تعزيز الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. والهدف من كل ذلك هو القضاء على الفقر وتأمين الاستخدام الكامل والمنتج وتقوية الاندماج الاجتماعي.

وقد تحققت على هذا الصعيد الانجازات التالية:

1. إنجاز عدد من الدراسات التي سمحت بتحديد الاطار المفاهيمي لظاهرة الفقر في لبنان وتحديد حجمها والتوزع الجغرافي للفقراء وخصائصهم. والنشاط الابرز على هذا الصعيد هو دراسة خارطة أحوال المعيشة في لبنان.
2. الاتفاق الموقع بين وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس الانماء والاعمار وبرنامج الامم المتحدة لإعداد خطة وطنية لتحسين أحوال المعيشة في لبنان، والتي يمكن إعتبارها خطة وطنية لتخفيف الفقر.
3. تنفيذ مشاريع للتنمية المحلية أبرزها برنامج التنمية الريفية المتكاملة في منطقة بعلبك – الهرمل.
4. شبكة الخدمات والاعانات المقدمة للفئات الاشد فقرا من خلال برامج وزارة الشؤون الاجتماعية أو من خلال الهيئة العليا للاغاثة وبرامج الطوارئ.
5. عدد كبير جدا من المشروعات التي تنفذ في مختلف الاراضي اللبنانية من قبل الهيئات الدولية والاهلية وبالتعاون مع الحكومة او تتوجه لفئة سكانية أو محلية، على سبيل المثال لا الحصر: مشروع دعم المراة العاملة لحسابها الخاص، المشاريع الممولة من مساعدات الولايات المتحدة للتنمية في المناطق الريفية، مشروع تحسين اوضاع المناطق الجنوبية بعد عدوان 1996، انشطة اليونيسيف المخصصة للاطفال، نشاط تنظيم الاسرة، مشاريع الهيئات الاهلية الوطنية في مجال الصحة او التدريب المهني او القروض الصغيرة..الخ. ان هذه الانشطة غير قابلة للاحصاء، وكلها تطال جوانب مرتبطة بتحسين احوال المعيشة والتخفيف من الفقر.

6. وعلى الصعيد التربوي، يعد إقرار قانون التعليم الإلزامي المجاني لنهاية المرحلة الابتدائية إنجازاً هاماً ننتظر تحويله الى أمر واقع.

كما أن جهود الوزارات والإدارات الهادفة الى تحسين تجهيزات المدارس الرسمية، وإعداد مناهج تربوية جديدة أكثر ملاءمة للعصر ومتطلباته لا يمكن إلا اعتبارها خطوات على درب التنمية والتطوير. لكنها تحتاج متابعة وترشيداً واستكمالاً كي لا تكون إنجازات مرحلية مبتورة عن سياق تربوي شامل لم يوضع بعد، ولم تتحدد مراحله وتوجهاته.

7. وعلى المستوى الصحي، عملت وزارة الصحة على تأهيل بعض المستشفيات الحكومية وإنشاء مستشفيات أخرى. غير أن العمل لم ينتهي بعد. وعملت الوزارة بالتعاون مع منظمة الصحة واليونيسف على تنفيذ حملات تلقيح وإصدار نشرات توعية بغية تعميق الوقاية. وهذا أمر يمكن حتماً أن يحسن من الواقع الصحي في لبنان.

كما أصدرت الوزارة قرارات بإلزام استقبال المرضى والمصابين في حالات الطوارئ في جميع المستشفيات على نفقة الوزارة.

8. أما شبكات الأمان الاجتماعي من صناديق وأجهزة، فتغطي نصف اللبنانيين تقريباً، وهي تحاول توسيع رقعة تغطيتها.

9. وتدير الجمعيات غير الحكومية أكثر من 700 مستوصف، وتنظم المخيمات الصيفية وورش العمل والندوات ومشاريع الخدمة في مختلف أرجاء لبنان على مدار العام. وهي في ذلك يمكن أن تسهم في عملية حماية الموارد البشرية وتنميتها، والتخفيف من آثار الفقر.

ثانيا: في موضوع البطالة والعمل:

نص التقرير اللبناني على التوصيات التالية:

* إستحداث برامج لخلق وتعزيز فرص العمل للفئات الأكثر تهميشاً كالمهجرين والمعوقين والنساء والشباب،

* ضرورة الإسراع في تنفيذ الإجراءات الآيلة الى تصفية ما خلقته الحرب من ذيول على أداء سوق العمل اللبنانية لجهة التشرذم في هذه السوق وانقسامها الى أسواق مناطقية مجزأة ومشوهة ومشبعة بالاختلالات،

* العمل على إيجاد هيكليات وبنى وظيفية يجري بموجبها توصيف وتنميط مستويات الوظائف الأساسية،

* إعادة النظر في خصائص النظام التعليمي والعمل على التقليل من عدد حملة الشهادات النظرية والأدبية، وربط هذا النظام بحاجات سوق العمل، من خلال توجيه نسبة متزايدة من طلاب التعليم الثانوي نحو مجالات التعليم والتدريب المهنيين،

* إعطاء الأولوية لمسألة تعبئة الموارد البشرية اللبنانية المقيمة ووضعها في خدمة عملية الإعمار وتشجيع تيارات محددة من الهجرة العائدة، وتحفيز بعض القطاع الخاص المهاجر على العودة،

ويقابل هذه التوصيات التزام صادر عن القمة:

الالتزام الثالث: تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة كأولوية أساسية للسياسات وطنية وتعاون دولي تنبع عن التزام أخلاقي واجتماعي واقتصادي إنساني.

وقد تحققت على هذا الصعيد الانجازات التالية:

1. أعدت في العامين السابقين عدة دراسات وإحصاءات حول سوق العمل وأوضاعه، وصدرت دراستا سوق العمل عن المؤسسة الوطنية للاستخدام، ويجري الإعداد لإعلان استراتيجية الاستخدام الوطني (عام 1999).

2. وثمة تعاون مقام بين عدد من الإدارات الحكومية والمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة المعنية لتطوير القاعدة الإحصائية التي يمكن أن توجه سياسات العمل وترشدها.

3. البدء بتحديث قانون العمل لجهة رفع سن عمالة الأطفال واستحداث تغييرات في العديد من المجالات الأخرى.

4. استحداث وزارة للتعليم المهني والتقني بهدف تأهيل فئات من الطلاب لإتاحة المجال أمامهم للانخراط في سوق العمل.

ثالثاً: على مستوى الاندماج الاجتماعي:

نصت توصيات الورقة اللبنانية على التالي:

* إيجاد حل لمشكلة المهجرين بإعادتهم الى أماكن سكنهم الأصلية، مع ما يتطلبه ذلك من مستلزمات،
* تعزيز إمكانات التنمية في المناطق الريفية ورصد الموازنات والخطط لذلك،
* إزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة ودعم مشاركتها في أوجه الحياة العامة كافة،
* أيجاد آليات اندماج للشباب تأخذ في عين الاعتبار هواجسهم الثقافية والمهنية والسياسية،
* دعم الجهود التنموية الآيلة الى إدماج المعوقين والايتام والأرامل بعيدا عن مفهوم الشفقة والإحسان،
* منح الفلسطينيين جميع حقوقهم المدنية في لبنان، مع التأكيد على حقهم في العودة الى وطنهم.

وقد قابل ذلك التزامين على صعيد القمة هما:

الالتزام الرابع: إطلاق آليات الاندماج الاجتماعي واحترام حقوق الانسان والاختلاف وتكافؤ الفرص والتضامن والأمن ومشاركة الناس جميعا بمن فيهم المهمشين والمجموعات المستضعفة.

الالتزام الخامس: الاحترام الكامل للكرامة الانسانية وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجالات التنمية.

وقد تحققت على هذا الصعيد الانجازات التالية:

1. تنفيذ عدة مراحل من برنامج عودة المهجرين، والتحضير لاستكمال عودة من تبقى من خلال إيلاء القضية أولوية في البيانات الحكومية.
2. العمل على تنفيذ برنامج "عائدون" الخاص بالمهجرين، وذلك بين وزارة المهجرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،
3. وقع لبنان عام 1997 على معاهدة إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مما يعتبر خطوة أساسية على درب الوصول الى المساواة.
4. في السنتين الماضيتين، نشطت اللجنتين الوطنية والأهلية لمتابعة مؤتمر "بيجينغ" الذي شارك فيه لبنان بقطاعيه الحكومي وغير الحكومي. ونظمت لقاءات ومؤتمرات وندوات لشرح ما جرى في المؤتمر وما صدر عنه من توصيات، ودعت الى تكثيف المشاركة النسائية في مختلف أوجه الحياة العامة.
5. تشكيل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين وإعداد مشروع تأمين حقوق المعوق وبطاقة المعوق.
6. تنفيذ مشاريع ضمن برنامج "السلم الأهلي" (Fora for Peace): وزارة الثقافة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. إقامة مخيمات صيفية لشبان وشابات من مختلف المناطق اللبنانية بالتعاون ما بين وزارة الشؤون الإجتماعية والجمعيات غير الحكومية اللبنانية.
8. تنظيم الجمعيات الأهلية أنشطة على امتداد الجغرافيا اللبنانية شملت مخيمات وورش عمل ولقاءات وطنية بحثت في مختلف الجوانب والقضايا الاجتماعية والتنموية.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن الانتخابات البلدية والاختيارية وإعادة الاعتبار الى العمل المحلي هي من الآليات الأساسية لتأمين اندماج اجتماعي إذ تخلق إطر عمل ديمقراطي تشاركي أمام مختلف فئات المواطنين إن هي أديرت على نحو سليم.

رابعا: على مستوى السياسات الاجتماعية:

تضمنت توصيات الورقة اللبنانية نقاط أساسية تمحورت حول ضرورة:

* بلورة المفهوم العام للسياسة الاجتماعية الشاملة للدولة لكي تأخذ المشاريع القطاعية مغزاها الحقيقي،
* وبلورة سياسة اجتماعية رسمية-أهلية مشتركة.

وقابل ذلك التزامان من القمة يصبان في نفس الإطار،

الالتزام الأول: خلق بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وتشريعية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.

الالتزام التاسع: رفع مستوى توظيف الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية.

وعلى صعيد الإنجازات، يمكن التوقف عند التالي:

1. في مجال التنمية الديمقراطية، أقيمت لأول مرة منذ العام 1963 انتخابات بلدية واختيارية أعادت الاعتبار لمفهوم الحكم المحلي ومشاركة المواطنين في إدارة شؤونهم. وإذا كان القانون الذي تمت بموجبه الانتخابات وذلك الذي يحدد صلاحيات المجالس المحلية لا يشكلان الإطار النموذجي لتأسيس لامركزية إدارية تسهم في العمل التنموي وتشرك الناس فيه، غير أن إجراء الانتخابات يعد بحد ذاته خطوة مشجعة يمكن أن تشكل منعطفا أساسيا في مسار بناء الديمقراطية وتعزيز التنمية المحلية في وطننا.
2. وفي مجال حقوق الانسان، يعتبر وجود لجنة نيابية لحقوق الإنسان تسعى لتعميم ثقافة حقوق الانسان والدفاع عنها قضية على مستوى من الأهمية إن جرى تفعيل دورها وتحويلها أداة مراقبة لواقع حقوق الانسان في لبنان وتصد لأي مخالفة أو انتهاك.
3. ولجهة تأمين المساواة بين المرأة والرجل، يشكل التوقيع على معاهدة "إلغاء أشكال التمييز ضد المرأة" نقطة تحول ينبغي استكمالها بإجراءات وتشريعات داخلية تؤكد ما جاء فيها، وترفع الإجحاف اللاحق بالمرأة اللبنانية.
4. ولجهة متابعة ما يوقعه لبنان من اتفاقات تطال أوجه الحياة العامة فيه، تشكلت لجنة وزارية لمتابعة الاتفاقات الدولية، وهو أمر يجب أن ينعكس إيجابا على احترام لبنان للمعاهدات والتنسيق في ما بين أجهزته وإداراته للالتزام بمضمونها وترجمته أفعالا، شرط التخصصية والتكامل.
5. وفي مجال التشريع التربوي وخطط العمل الجديدة، حصل تطور نوعي تمثل في إقرار قانون التعليم الالزامي لنهاية المرحلة الابتدائية مع ما يستتبع ذلك من رفع سن العمل الى 13 عاما (بدل 8 أعوام)، إضافة الى تصميم مناهج تربوية جديدة وإطلاق خطة النهوض التربوي

UNESCWA LIBRARY
20011022

خلاصة

يبقى أن جميع هذه الجهود ما زالت بحاجة للاستكمال والمتابعة، كما أنها بحاجة الـــى ربط ضمن سياق تنموي شامل يراكمها ويصلها ببعضها كي تصبح اللوحة الاجتماعية التنمويـة متكاملة في عناصرها.

ولعل المرحلة القادمة المستندة الى تغيير في الرؤية التنموية ستفتح المجال أمـام المزيـد مـن الإنجازات بهدف الوصول الى تحقيق توصيـات الورقة اللبنانية والالتزامات الصـادرة عـن القمة العالمية.